

2017. ورغم تراجع الاتجاه الانكماشى بشكل واضح، فإنه قد لا يزال يسبب ضعف بيئة الطلب في ضوء الإصلاحات الأخيرة وحالة عدم اليقين التي تكتنف البيئة السياسية. وواصلت المملكة ربط عملتها بالدولار الأمريكي، وهو ما قد يساعد- في ظل انخفاض قيمة العملة الأمريكية مؤخراً- في إعادة توازن الضغوط على الصادرات غير النفطية وتقليص الواردات. وعلى صعيد المركز المالي الخارجي، كان معدل انكماش الصادرات، الذي سجّل بنسبة 4.7% في ضوء تراجع إنتاج النفط السعودي بسبب اتفاق منظمة أوبك، أقل من التباطؤ الملحوظ في الواردات بنسبة 8.3%. وقد تُرجم ذلك إلى تحوّل في ميزان الحساب الجاري ليسجل فائضاً بنسبة 1.7% من إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة لقضايا سوق العمل، تشير أحدث البيانات المتاحة إلى حدوث تحسّن. فقد تحسّن معدل خلق الوظائف في النصف الثاني من عام 2017، مع انخفاض معدل البطالة إلى 5.8% في الربع الثالث. وتشير أحدث بيانات المسح المتاحة من بنك الإمارات دبي الوطني إلى أن مستويات التوظيف بدأت ترتفع بقوة. لكن معدل البطالة ظل دونما تغيير بشكل عام في 2017 عند قرابة 5.8% لعموم السكان، وزاد إلى أكثر قليلاً من 12% للمواطنين السعوديين (صعوداً من 11.5% في العام السابق) بالنظر إلى القضايا الهيكلية لسوق العمل ومنها ارتفاع الحد الأدنى للأجور للمواطنين السعوديين. ورغم عدم إتاحة أي معلومات رسمية، فإن المملكة تواجه على الأرجح مشكلة فقر تلوح في الأفق. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يكون معظم المقيمين منخفضي الدخل من العمال الوافدين، لكن مع تجاوز عدد السكان من المواطنين حاجز العشرين مليوناً، فإن عدم توافر فرص اقتصادية كافية يمثل أيضاً مشكلة بالنسبة للمواطنين. ومع احتمال استمرار أسعار النفط المنخفضة لفترة أطول، لم يعد العقد الاجتماعي القديم-القائم على التوظيف

أحدث التطورات

انكمش اقتصاد المملكة بصورة طفيفة بنسبة 0.6% في عام 2017 نظراً لتقييد إنتاج النفط بناءً على اتفاق منظمة أوبك وتباطؤ نمو القطاع غير النفطي في أعقاب خفض الإنفاق العام. وتشير البيانات الأولية لعام 2018 إلى احتمال زيادة تدهور إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في الربع الأول بالنظر إلى مستوى مؤشر مديري المشتريات البالغ 53.0 في يناير/كانون الثاني والذي انخفض بصورة ملحوظة من 57.3 في ديسمبر/كانون الأول 2017، مسجلاً أكبر تباطؤ له منذ أغسطس/آب 2009. ورغم ذلك، هناك أمور مبشرة بالنسبة للمستقبل؛ فقد ارتفع التوظيف إلى أقوى مستوى له منذ أغسطس/آب 2016 ووصلت نسبة التفاؤل بالأعمال إلى أعلى مستوياتها خلال ثمانية أشهر، وذلك وفقاً لمسح مؤشر مديري المشتريات الخاص بالمملكة والتابع لبنك الإمارات دبي الوطني. وتحسّن عجز الموازنة بشكل ملحوظ ليصل إلى 9.0% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، مقابل 16.9% في العام السابق له. وأدى هذا التقدّم الكبير إلى زيادة الحيز المتاح لتخفيف آثار إصلاحات المالية العامة على الأسر المعيشية. ولدى الانتهاء من حملتها التي أجرتها مؤخراً لمكافحة الفساد والتي قيل إنه تم خلالها تعبئة ما يزيد على مائة مليار دولار من الأصول، أعلنت السلطات عن علاوات جديدة لموظفي الدولة خلال عام 2018 للتعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة. وأقرت السلطات بضرورة إبطاء وتيرة الإجراءات التقشفية كي لا تضر بالانتعاش الاقتصادي المتنامي الذي يقوده القطاع الخاص. وكان انكماش الاقتصاد واضحاً حتى أكتوبر 2017، وبلغ متوسط التضخم السنوي الذي سجّله مؤسسة النقد العربي السعودي -0.23% خلال السنة التقويمية

المملكة العربية السعودية

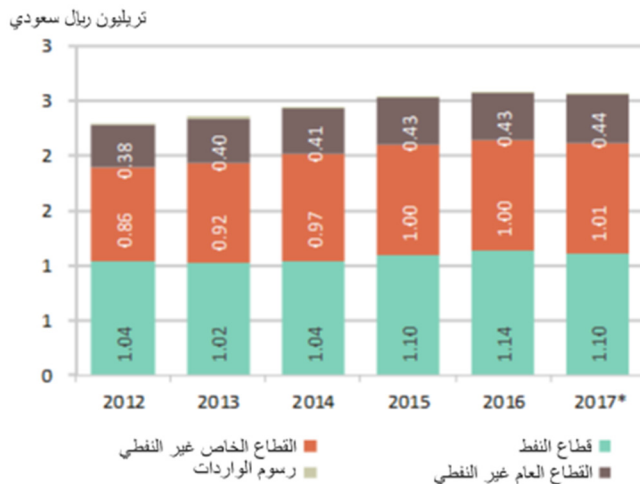
الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	328
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	6852
نسبة الترد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	20878
الاتحاق بالمدارس. التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) ¹	1095
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ¹	746

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفرق، والبيانات الرسمية متحفظات:

(1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

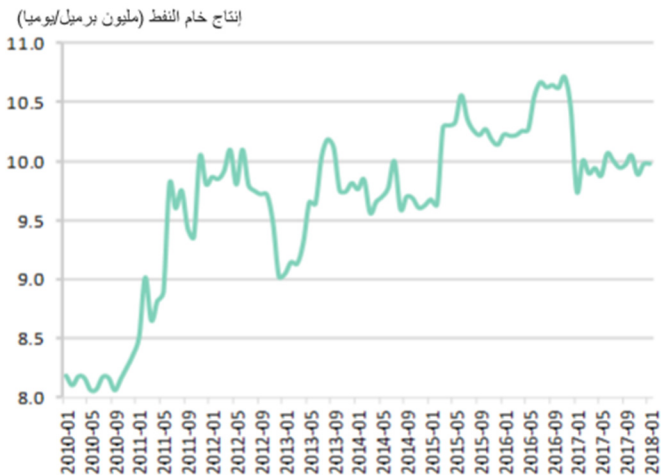
تمضي المملكة العربية السعودية بسرعة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي الطموح متعدد الأوجه. وفي عام 2018، تواصلت السلطات التزامها باتفاق منظمة أوبك والبلدان المنتجة خارجها (OPEC+) الذي يسري حتى نهاية هذا العام من خلال تقييد إنتاج النفط وتنفيذ مبادرات إصلاح رئيسية لمواجهة المشكلات المتغلغلة في اقتصادها المعتمد على النفط. ومع انخفاض إنتاج النفط ومواصلة سعي القطاع الخاص للتكيف مع ضبط أوضاع المالية العامة، من المرجح أن يعتمد النمو على مسار الإنفاق العام الجديد الذي جرى الإعلان عنه مؤخراً.

الشكل 2. المملكة العربية السعودية / المكونات الموسمية لإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية)



المصدر: الهيئة العامة السعودية للإحصاء.

الشكل 1. المملكة العربية السعودية / إنتاج خام النفط في المملكة



المصدر: المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات.

المخاطر والتحديات

يتمثل التحدي الرئيسي أمام الاقتصاد على المدى المتوسط في القدرة على ترجمة التوجهات الإستراتيجية العامة إلى سياسات محددة، وهي مرحلة تواجه عادةً معارضة. وعملياً، يعني ذلك أن الإصلاحات التي لها آثار سلبية واسعة النطاق على "الطبقة الوسطى" تكون معرضة للإلغاء بدرجة أكبر، مثل إصلاح الدعم وفرض الضرائب. ولتفادي وجود معارضة كهذه للعقد الاجتماعي، فإنه من الضروري توافر المصداقية بأنه سيتم إيجاد مصادر بديلة لخلق الوظائف. ورغم اهتمام الحكومة بتبديد المخاوف من هروب رؤوس الأموال، فإن صافي الأصول الخارجية لمؤسسة النقد العربي السعودي قد انخفض بشدة في السنوات الأخيرة وصولاً إلى أواخر عام 2017. ولا تزال الاحتياطات ضخمة، لكنه تم استنزافها مقارنةً بعام 2014. وفي ظل الالتزام الواضح بالانخراط في استثمارات أكثر توجيهية باستخدام الأصول الخارجية، تزيد المخاطر من إمكانية أن تصبح هذه الأصول أقل سيولة، مما يعيق قدرة البلاد على التكيف مع تقلبات أسعار النفط.

القطاع الخاص مع القيام في الوقت ذاته بزيادة الإنفاق الرأسمالي، فمن المنتظر إتاحة المزيد من فرص النمو المحلي. ولا يزال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يتمتع بشعبية كبيرة، مما يرسل إشارة قوية إلى المستثمرين والجمهور على نطاق أوسع بوجود التزام أطول أجلاً بمواصلة طريق الإصلاح رغم التصورات السلبية الناتجة عن بعض المبادرات.

ومع تحسُّن الأوضاع الاقتصادية وإعلان السلطات عن تقليل القيود المالية في عام 2018، يتوقَّع ألا يتقلص عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي سوى بدرجة طفيفة في عام 2018 ليصل إلى 7.6%. وتنبؤي آفاق المالية العامة على وجود التزام قوي ومتواصل بجهود الإصلاح.

ومن المتوقع أن يؤدي تعافي أسعار النفط إلى زيادة فائض ميزان الحساب الجاري الذي بلغ نحو 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد تقلُّب معدل التضخم بدرجة كبيرة في السنوات القادمة ليرتفع إلى قرابة 5% في عام 2018، ثم ينخفض إلى أقل من 2% في عام 2019 مع استيعاب تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

الحكومي والدعم السخي والخدمات العامة المجانية- قابلاً للاستمرار. وتتضمن أجندة الإصلاح الواردة في وثيقة رؤية المملكة 2030 تصوراً لإجراء تغييرات هيكلية عميقة ستؤثر بشدة على السكان في جميع مناحي سبل كسب أرزاقهم.

وتأخذ السلطات على محمل الجد تخفيف حدة الأثر السليبي للإصلاحات، كما يتضح في التصريحات والإجراءات الحكومية. لكن الدعم الموجَّه لا يزال مفهوماً جديداً في المملكة. وكان من الصعب تحديد الفئات الأشد فقراً وضعفاً، ولا توجد شواهد تُذكر لإثراء السياسات بشأن مستوى الدعم الذي يجب تقديمه. وفي هذا الصدد، تعمل السلطات حالياً من أجل بناء القدرات والمؤسسات لقياس وتحليل مستويات الرفاه.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يعاود الاقتصاد النمو في عام 2018 لأسباب أهمها حدوث انتعاش طفيف في مستويات إنتاج النفط (مقارنةً بالتخفيضات الحادة في العام الماضي) وارتفاع الإنفاق العام بشكل هامشي. لكن مع تلاشي الآثار السلبية قصيرة الأجل للإصلاحات الهيكلية وتحسُّن الموازنة الحكومية، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى أكثر من 2% في عام 2019. ولأنه يتم تنفيذ الإصلاحات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني والمبادرات الحكومية الموجَّهة مباشرةً نحو

الجدول 2. المملكة العربية السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)	م 2020	م 2019	م 2018	ت 2017	2016	2015
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	2.3	2.1	1.8	-0.6	1.7	4.1
الاستهلاك الخاص	2.9	2.5	2.6	1.8	2.3	6.8
الاستهلاك الحكومي	1.4	1.4	1.1	2.0	-18.8	-1.8
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	4.1	3.8	2.0	1.7	-15.9	3.6
الصادرات، السلع والخدمات	1.8	1.7	1.9	-0.5	1.4	0.7
الواردات، السلع والخدمات	3.0	2.8	2.6	2.2	-24.3	1.5
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.3	2.1	1.8	-0.6	1.8	3.5
الزراعة	0.6	0.6	0.2	0.0	0.6	0.6
الصناعة	2.0	2.0	1.4	-0.3	2.5	5.0
الخدمات	2.9	2.4	2.5	-1.1	0.9	1.4
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.3	1.9	4.9	-0.1	3.5	2.2
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	2.4	2.3	2.1	1.7	-4.3	-8.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.4	-4.9	-7.6	-9.0	-16.9	-15.8

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع